تقييم الأداء التنافسي لدولة الجزائر على ضوء تقرير التّنافسية الإقتصاديات العربية خلال الفترة الممتدة من (2017-2020)

Evaluating the Competitive Performance of the State of Algeria in the Light of the Arab Economies Competitiveness Report During the Period (2017-2020)

أمال قاسمي[1،*]، بشير كاوجة[2]

[1] مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (gasmi.amel@unvi-ouargla.dz)

[2] مخبر الجامعة المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (BACHA213@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2023/05/25؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/31؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/10

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء التنافسي لدولة الجزائر،من خلال تشخيص مؤشرات تقرير التنافسية الاقتصاديات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي خلال الفترة الممتدة من 2017-2020، حيث استخدمنا في الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في وصف وتحليل أداء المؤشرات المعتمدة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج أهمها أن دولة الجزائر سجلت أداء ضعيف في كل المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للتنافسية وعلى ضوء هذه النتائج لابد على دولة الجزائر بذل مجهود أكثر وذلك بوضع برامج وسياسات من أجل تطوير القدرات التنافسية لدولة والعمل على تطوير القطاع المالي وإيجاد مؤسسات فاعلة التي توفر بنية تحتية داعمة.

الكلمات المفتاح: أداء تنافسي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، مؤشرات التّنافسية، تنافسية.

تصنيف JEL : O10؛ F63.

Abstract: This study aims to evaluate the competitive performance of the State of Algeria, by diagnosing the indicators of the Arab Economies Competitiveness Report issued by the Arab Monetary Fund during the period from 2017-2020. Among the results, the most important of which is that the State of Algeria recorded a poor performance in all sub-indicators of the General Competitiveness Index. In the light of these results, the State of Algeria must make more efforts by developing programs and policies in order to develop the competitive capabilities of the country and work on developing the financial sector and finding effective institutions that provide a supportive infrastructure.

Keywords: Competitive Performance; Arab Economies Competitiveness Report; Competitiveness Indicators; Competitive.

JEL classification codes: O10; F63.

* المؤلف المرسل

تمهيد:

في ظل التّطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم،أصبح من الضروري على مختلف الدول العمل على تطوير قدرتها التّنافسية من أجل تحقيق التّنمية المستدامة،والرّفع من المستوى المعيشي لأفرادها.

فالتنافسية لم تعد تقتصر على مؤسسات فقط من أجل ضمان بقائها واستمراريتا،بل باتت ضرورة حتمية للدول التي ترغب في رفع مستويات معيشة افردها ومشاركتهم في منظومة الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة،حيّث تقوم العديد من المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية بإصدار مؤّشرات بصورة دورية تُقّيم من خلالها أداء الدول،و يعتبر تقرير التنافسية الاقتصاديات العربية من ضمن هذه التقارير الصادر عن صندوق النقد العربي الذي يعبر عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها، حيث يبرز نقاط القوة والضعف لكل دولة من خلال التّعرف على موقعها حسب كل مؤشر وفي سياق ذلك سنحاول تقييم الأداء التنافسي لدولة الجزائر ضمن تقرير التنافسية خلال الفترة الممتدة من(2017-2020)، وذلك من خلال تشخيص جميع المؤشرات الفرعية للمؤّشر العام للتنافسية، وإنطلاقا من هذا تم صياغة الإشكالية التالية: **ما هو مستوى الأداء التنافسي لدولة الجزائر في ظل تقرير التنافسية الاقتصاديات العربية الصادر عن الصندوق النقد العربي خلال الفترة الممتدة من 2017-2020 ؟**

- أهداف البحث:

- توضيح الإطار المفاهيمي للتنافسية؛
- تشخيص الأداء التنافسي لدولة الجزائر من خلال تشخيص مؤشرات التنافسية الاقتصاديات العربية الصادر عن الصندوق النقد العربي خلال الفترة الممتدة من 2017-2020؛
- إظهار مكانة دولة الجزائر من بين 26 دولة شملها تقرير التنافسية الاقتصاديات العربية خلال الفترة المدروسة؛
- تحديد نقاط قوة لدولة الجزائر بهدف تعزيزها و إبراز نقاط الضعف والعمل على تحسينها؛
- تقديم اقتراحات حول الإجراءات التي من شأنها الرّفع من مستوى التنافسية لدولة الجزائر.

-منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي في وصف المؤشرات التنافسية (المؤشرات الرئيسية والفرعية)، والمنهج التحليلي في تحليل مستوى أداء هذه المؤشرات

1.I- الإطار المفاهيمي للتنافسية:

من الصعب تحديد تعريف محدّد لمفهوم التنافسية نظرا للتباين الواضح بين مختلف الهيئات والمعنيين بهذا الموضوع ،وبهذا يعُد هذا المفهوم معقدا جوانبه ولارتباطه بالتطورات الاقتصادية العالمية ، ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيها اذا كان مؤسسة او قطاع او دولة ، ولتوضيح ذلك أكثر لا بد من دراسة كل مستويات التنافسية على حدى:

1.1.I- مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة : يتمحور تعريف تنافسية المؤسسة:"حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المتنوعة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية "[1] .

في حين عرّفها كل من (Milham et Sharples) بأنها:"القدرة على توفير السلع والخدمات في الوقت والمكان وبالشكل المطلوب من طرف العملاء "[2].

وأضاف كل من (Collignon et Michel) تعريفا لتنافسية مؤسسة : " هي قدرتها الدائمة على المنافسة بامتلاكها لمجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة،إما الدخول او الحماية أو التطور في المجال التنافسي المتكون من القوى التي تنشا عن المحيط،والتي من المحتم ان تواجه أهدافها،مشاريعها وعملياتها".[3]

2.1.I- مفهوم التنافسية على مستوى القطاع :.نجد العديد من التعاريف للتنافسية على هذا المستوى منه من يربطها بالأداء في الأسواق الدولية وتعتبر على أنها : "قدرة شركات قطاع صناعي معين في بلد ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز الدولة في تلك الصناعة "[4]

كما عُرفت التنافسية على مستوى القطاع على أنها "قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها تتماشى والتطورات الاقتصادية وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين ،بالإضافة لحرية دخول السوق والخروج منه "[5] .

كما يتمحور تعريف التنافسية على مستوى القطاع على أنها :"القيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة."[6]

3.1.I-مفهوم التنافسية على مستوى الدولة : يعتبر مايكل بوتر أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة في كتابه"الميزة التنافسية للأمم " وفيه يعتمد مفهوم التنافسية للدولة على القدرة الانتاجية على المستوى القومي والتي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية والنمو في المدى الطويل".[7]

في حين عرّفها المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية (WEF) : على أنها العوامل التي تُمكن الاقتصاديات الوطنية من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار بعيد المدى "[8]

حيث عرفها المجلس الأوربي على أنها: "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتشمل مجمل السياسات الاقتصادية".[9]

أما المعهد الدولي للتنمية الادارية (IMD) عرفها على أنها : "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة،ومن تم زيادة الثروة الوطنية عن طريق ادارة الاصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية (المقدامية) ،وبالعولمة والاقتراب ،وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق الاهداف ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على ادارة اصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الاسواق الدولية [10]

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفها Oughton :"القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" وفي وثيقة أخرى عرفت التنافسية على انها " قدرة البلد على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية"

ويعرفها المعهد العربي للتخطيط على انها:"الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في اطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية ".[11]

ومما سبق يمكن القول أن مفهوم التنافسية يختلف باختلاف طبيعة التحليل الاقتصادي سوء على المستوى الجزئي او الكلي،ويمكن أن نستخلص أن الثلاث مستويات تربطهم علاقة تكاملية فلا يمكن لأي دولة ما أن تحقق نمو اقتصادي وخلق ثروة ،الا بوجود قطاع تنافسي الذي بدوره يتكون من مؤسسات لها القدرة على المنافسة هذا كله من اجل الوصول الى مستوى معيشي افضل.

2.I- مفهوم تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية:

يستعرض العدد الخامس من تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية الصادر من طرف صندوق النقد العربي ، تطور مستويات تنافسية الاقتصاديات العربية خلال الفترة الممتدة من 2017-2020 و يلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها،حيث شمل التقرير التنافسية الاقتصاديات العربية على الدول العربية(الأردن،الامارات،،البحرين،تونس،الجزائر السعودية ،السودان،العراق،عمان،قطر،كويت،لبنان،ليبيا،مصر،المغرب،موريتانيا،اليمن) باستثناء خمسة دول وهي: الصومال ، والقمر، وجيبوتي، وسورية، و فلسطين، لعدم توفر بيانات كافية حولها،ويتم مقارنة تنافسية الاقتصاديات العربية مع تسع دول مرجعية من عدة أقاليم مختلفة وهي الهند،وكوريا الجنوبية، وسنغافورة ،وتايلاند ،وماليزيا، والبرازيل ، وتركيا ، وإسبانيا ، وجنوب أفريقيا) ،حيث يُقاس المؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية من مؤشرين رئيسين هما:

1.2.I- مؤشر الاقتصاد الكلي: الذي يعكس مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية،والذي يتكون بدوره من أربع ركائز هي:القطاع الحقيقي،قطاع إحصاءات مالية الحكومة،القطاع النقدي والمصرفي،القطاع الخارجي وتشمل الركائز الأربع على ستة عشر متغيرا كميا موزعة على النحو التالي : القطاع الحقيقي يشمل خمس متغيرات، وقطاع مالية الحكومة يشمل ثلاث متغيرات، والقطاع الخارجي يشمل أربع متغيرات،والقطاع النقدي والمصرفي ويشمل خمس متغيرات كما هو موضح في الشكل رقم (01).

2.2.I-مؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار: يعكس السياسات المختلفة التي يتم تبينها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية ، وذلك بما يشمل تسهيل عمليات استخراج تراخيص البدء في المشاريع، وتوفر بنية تحتية حاضنة للاستثمارات (مثل وجود موانئ ومطارات مؤهلة وسهولة الحصول على الكهرباء والمياه....)، ويشار إلى زيادة أهمية ودور هذه المؤشرات في تحديد مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار لديها،ومن ثم أصبح مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في غاية الأهمية للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص إستثمارية، وفي هذا الإطار يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية المتمثل في: مؤشر بيئة الأعمال،مؤشر البنية التحتية،مؤشر المؤسسات والحكومة الرشيدة و تشمل الركائز الثلاثة على ثلاثة عشر متغيرا كميا موزعة على النحو التالي: مؤشر بيئة الأعمال يشمل خمس متغيرات ،مؤشر البنية التحتية يشمل خمس متغيرات ،مؤشر المؤسسات والحكومة الرشيدة يشمل ثلاث متغيرات كما هو موضح في الشكل رقم (01).

الشكل (01): الهيكل العام لمؤشر التنافسية الاقتصاديات العربية

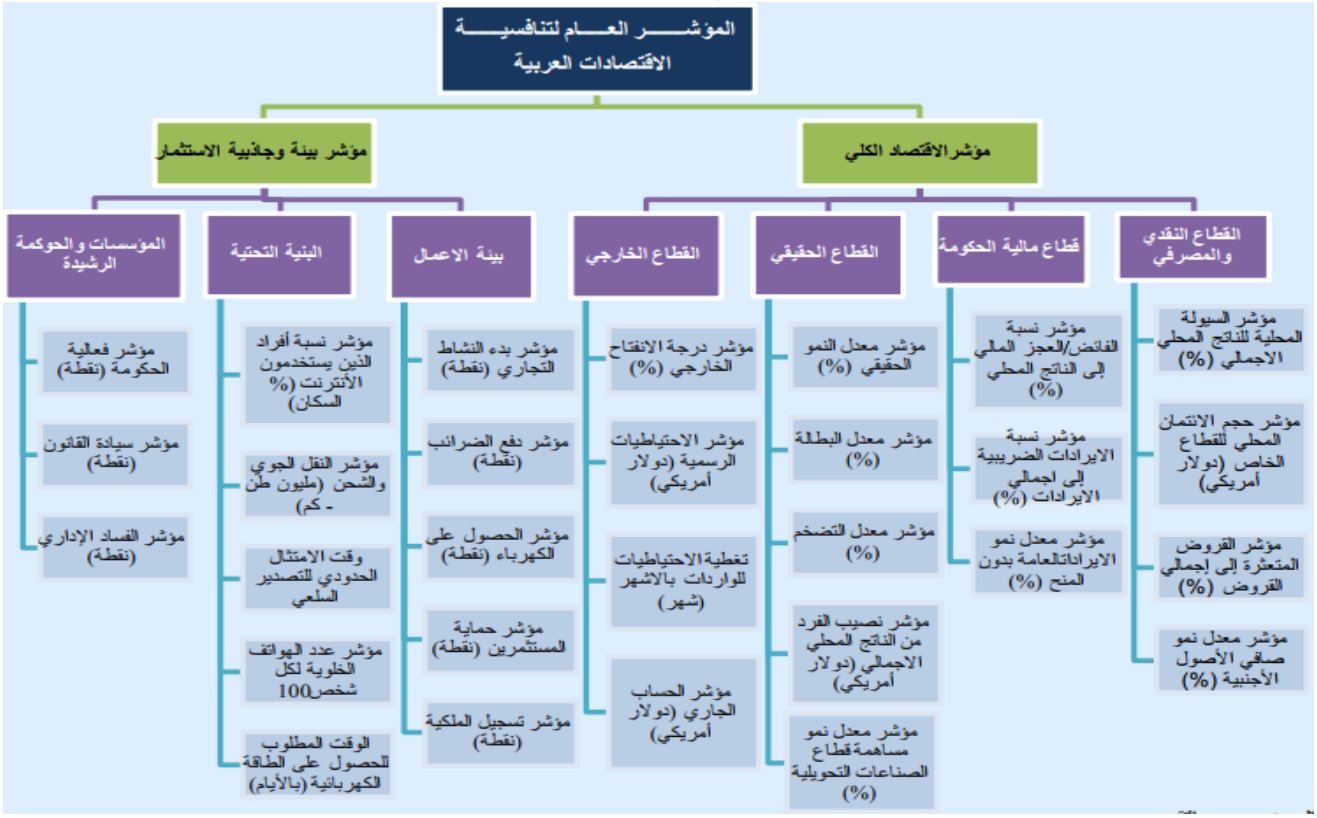

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة 2022، ص04.

I.3-المنهجية المعيـــــارية في احتساب مؤشر تنافسية الاقتصاديات العربية: يعتمد التقرير على المنهجية المعيارية في احتساب التنافسية ،حيث يتم تقدير مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة في التقرير، ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد يعقب ذلك ترتيب الدول تنازليـــــــا من حيث مستويات التنافسيـــــــــــة، كما هو موضح كالتالي:

$$I_{qc}{}^{t} = \frac{X_{qc}{}^{t} - \bar{X}_{q}{}^{t}}{\sigma_{q}{}^{t}}$$

تشير" $I_{qc}{}^{t}$ " الى قيمة المؤشـــر بالنســـــبة للمتغير"**q**" للدولة "**c**" خلال الفترة"**t**" ؛

تشير" $X_{qc}{}^{t}$ " الى قيمة المؤشـــر بالنســـــبة للمتغير"**q**" للدولة "**c**" خلال الفترة **t**؛

تدل " $\bar{X}_{q}{}^{t}$ " المتوسط الحسابي للمتغير"**q**" للدولة المدرجة في مؤشر خلال الفترة **t**؛

تشير" $\sigma_{q}{}^{t}$ " الى الانحراف المعياري للمتغير"**q**"خلال الفترة **t** .

في حالة بعض المتغيرات كالتضـــــخم والبطالة التي يعد ارتفاعها ليس في صـــــالح الدول، فان المؤشر يقاس كما يلي:

$$I_{qc}{}^{t} = \frac{\bar{X}_{q}{}^{t} - X_{qc}{}^{t}}{\sigma_{q}{}^{t}}$$

II – تقييم الأداء التنافسي لدولة الجزائر من خلال مؤشر تنافسية الاقتصاديات العربية، الصادر عن صندوق النقد العربي خلال الفترة الممتدة 2017-2020:

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر العام لتنافسية لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 ،وحتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر العام لتنافسية لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به،وهي موضحة كالتالي:

الجدول (01) : تطور مؤشرات الرئيسية لمؤشر العام للتنافسية لدولة الجزائر

الفترة الزمنية الممتدة 2017-2020		الترتيب من بين 17 دولة عربية	
دولة الجزائر		المرتبة 14	
المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للتنافسية		القيمة المعيارية	الترتيب (26 دولة)
المؤشرات الفرعية لمحور الاقتصاد الكلي	1-مؤشر القطاع الحقيقي	-0.406	20
	2-مؤشر قطاع مالية الحكومة	-0.377	18
	3-مؤشر قطاع النقدي و المصرفي	-0.6372	23
	4-مؤشر قطاع الخارجي	-0.365	18
المؤشرات الفرعية لمحور بيئة وجاذبية الاستثمار	1-مؤشر البنية التحتية	-0.569	20
	2-مؤشر المؤسسات والحكومة الرشيدة	-0.6086	20
	3-مؤشر قطاع بيئة الاعمال	-1.096	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ، صندوق النقد العربي سنة2022،ص10-31 .

احتلت دولة الجزائر المرتبة (14) عربيا من ضمن(17) دولة عربية شملها التقرير تنافسية الاقتصاديات العربية الصادر عن الصندوق النقد العربي خلال الفترة المدروسة 2017-2020،أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية لمحور الاقتصاد الكلي احتلت كل من مؤشري قطاع مالية الحكومة وقطاع الخارجي المرتبة (18) من ضمن (26) دولة شملها التقرير بقيم معيارية قدرت ب (0.377-)،(0.365-) نقطة على التوالي،في حين حل مؤشر قطاع الحقيقي المركز (20) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.406-) نقطة خلال الفترة المذكورة،ويعتبر مؤشر قطاع النقدي والمصرفي المؤشر الأضعف أداء ضمن المؤشرات الفرعية لمحور الاقتصاد الكلي حيث احتل المرتبة (23) من بين (26) دولة بقيمة معيارية بلغت ب (0.6372-) نقطة على مدى 4 سنوات المدروسة،أما في مايخص المؤشرات الفرعية لمحور بيئة وجاذبية الاستثمار احتل كل من مؤشري البنية التحتية ومؤشر المؤسسات والحكومة الرشيدة المرتبة (20) من ضمن (26) دولة شملها التقرير بقيمة معيارية قدرت ب(0.569-)، (0.6086-) نقطة على مدى اربع سنوات المذكورة،في حين احتل مؤشر قطاع البيئة الاعمال المرتبة (24) والذي يعتبر المؤشر الأضعف أداء ضمن المحاور الفرعية لمؤشر العام لتنافسية لدولة الجزائر بقيمة معيارية (1.096-) نقطة خلال الفترة المدروسة.

II.1- أداء المؤشرات الفرعية لمحور الاقتصاد الكلي لدولة الجزائر حسب المؤشر تنافسية الاقتصاديات العربية، الصادر عن صندوق النقد العربي خلال الفترة 2017- 2020

II.1.1-تقييم أداء محور القطاع الحقيقي لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020:

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر القطاع الحقيقي لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 ،و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به، وهي موضحة كالتالي:

الجدول (02): تطور مؤشرات الفرعية لمحور القطاع الحقيقي(%) لدولة الجزائر :

السنوات		2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشر القطاع الحقيقي		-	-	-	-	-0.406	20
المؤشرات الفرعية لمحور قطاع الحقيقي	1-معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة %	1.3	1.4	0.8	-7.2	-0.035	16
	2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار أمريكي)	4.044	4.115	3.948	3.310	-0.653	19
	3-معدل التضخم %	4.8	6.4	5.6	2.4	0.182	17
	4-معدل البطالة %	11.7	11.7	11.4	12.8	-0.307	16
	5-معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	4.4	4.3	4.5	4.9	-1.215	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ، صندوق النقد العربي سنة2022،ص10-37.

احتلت دولة الجزائر المرتبة (20) من بين (26) دولة شملها التقرير في مؤشر القطاع الحقيقي بقيمة معيارية بلغت (0.406-) نقطة خلال الفترة 2017-2020،في حين سجل ضمنه مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المركز (16) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بغلت (0.035-) نقطة خلال الفترة الزمنية المدروسة،حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ان دولة الجزائر سجلت انكماش في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 حيث بلغت قيمته (7.2-%) مقارنة بمعدل النمو في السنوات السابقة 2017،2018،2019

حيث بلغت قيمته (1.3%)،(1.4%)،(0.8%) على التوالي،في حين حل مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المركز (19) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.653-) نقطة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (4.044) الف دولار امريكي في سنة 2017،و(4.115) الف دولار امريكي في سنة 2018 ،ثم سجل المؤشر تراجع في سنتي 2020،2019 حيث بلغت قيمته (3.310) ،(3.948) الف دولار امريكي على التوالي، ،فيما بلغت القيمة المعيارية لمعدل التضخم ب 0.182 نقطة خلال الفترة 2017-2020 حيث احتلت الجزائر المرتبة 17من بين مجموعة الدول ككل التي شملها التقرير، بالاضافة الى ارتفاع متوسط معدل البطالة الى ما يفوق عن (10%) خلال الفترة المدروسة بقيمة معيارية (0.307-) ،حيث نلاحظ في سنة 2019 فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر ب (11.7 %)بانخفاض طفيف قدره (0.3%) مقارنة بالسنتي 2018،2017 وفي سنة 2020 ارتفعت نسبة البطالة الى (12.8%) وهذا بسبب الاجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة بسبب الجائحة التي أدت الى تسريح عدد كبير من العمال و غلق المؤسسات الجزائرية ،و يعتبر مؤشر نمو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الاضعف أداء ضمن المؤشرات الفرعية لمحور القطاع الحقيقي حيث نسبة المساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لم تفوق (5%)على مدى 4 سنوات، في حين احتلت الجزائر المرتبة (24) من بين (26) دولة شملها التقرير بقيمة معيارية قدرت ب (1.215-) نقطة خلال الفترة المدروسة 2017-2020.

II.2.1 -تقييم أداء محور قطاع مالية الحكومة لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020:

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر قطاع مالية الحكومة لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 ،و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به، وهي موضحة كالتالي:

الجدول (03): تطور مؤشرات الفرعية قطاع مالية الحكومة (%)لدولة الجزائر :

السنوات		2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشر قطاع مالية الحكومة		-	-	-	-	-0.377	18
المؤشرات الفرعية لمحور قطاع مالية الحكومة	1-العجز/الفائض المالي الى الناتج المحلي الاجمالي	-5.6	-6.3	-4.9	-12.3	-0.673	19
	2- معدل نمو الايرادات العامة	19.6	1.8	-3.4	-18.9	-0.151	20
	3-نسبة الايرادات الضريبة من جمالي الايرادات العامة	45.4	45.0	49.3	39.1	-0.306	19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة2022،ص16-37.

احتلت دولة الجزائر المرتبة (18) في مؤشر قطاع مالية الحكومة من ضمن 26 دولة شملها تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ،حيث نلاحظ من الجدول اعلاه تراجع في أداء هذا المؤشر حيث بلغت قيمته المعيارية ب (0.377-) نقطة خلال الفترة 2017-2020،ويعزى هذا التراجع الى العجز المالي الذي سجلته دولة الجزائر الذي بلغت قيمته المعيارية (0.673-) نقطة من الناتج المحلي الاجمالي،حيث احتل هذا المؤشر المرتبة (19) على مستوى المجموعة ككل،ونلاحظ من الجدول رقم ان نسبة العجز المالي سنة 2019 قدرت ب (4.9-) بانخفاض طفيف مقارنة بالسنتي 2018،2017 الذي بلغت قيمته ب (5.6-)و(6.3-) على التوالي،وفي سنة 2020 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة العجز المالي الى (12.3-) ويرجع هذا الارتفاع الى تراجع معدل نمو الايرادات العامة نتيجة الاغلاق في العديد من الدول العربية بسبب الجائحة كوفيد-19،حيث احتل مؤشر معدل نمو الايرادات العامة المركز (20)على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.151-) نقطة خلال الفترة المدروسة،حيث يعتبر المؤشر الاضعف أداء ضمن المؤشرات الفرعيةة لمحو قطاع مالية الحكومة، حيث سجلت دولة الجزائر سنة 2020 انكماش في معدل نمو الايرادات العامة حيث بلغت قيمته المعيارية (18.9-) مقارنة بالسنوات السابقة 2017،2018، 2019 حيث بلغ معدل نمو الايرادات العامة ب(19.6)،(1.8)،(3.4-) على التوالي،فيما سجل كذلك مؤشر نسبة الايرادات الضريبة من جمالي الايرادات العامة اداء ضعيف حيث احتل المرتبة (19) من بين 26 دولة شملها التقرير بقيمة معيارية (0.306-) نقطة خلال الفترة الزمنية المدروسة 2017-2020،حيث نلاحظ ان دولة الجزائر سجلت انخفاض في نسبة الايرادات الضريبة من جمالي الايرادات العامة في سنة 2020 حيث بلغت قيمته (39.1%) مقارنة بنسب الايرادات الضريبة من جمالي الايرادات العامة في السنوات السابقة 2017،2018، 2019 حيث بلغت قيمته (45.4%)،(45%)،

(49.3%) على التوالي، ويعزى هذا التراجع الى انكماش معدل نمو الايرادات العامة.

II.3.1-تقييم أداء محور قطاع النقدي و المصرفي لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020:

يوضح الجدول التالي أداء قطاع النقدي و المصرفي لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 ،و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به، وهي موضحة كالتالي:

الجدول (04): تطور مؤشرات الفرعية محور قطاع النقدي و المصرفي (%) لدولة الجزائر :

	السنوات	2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشرات الفرعية لمحور قطاع النقدي و المصرفي	**مؤشر قطاع النقدي و المصرفي**	-	-	-	-	-0.6372	23
	1-معدل نمو صافي الاصول الاجنبية %	-11	-16	-20	-15	-0.652	23
	2-حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل بنوك	36.609	41.509	43.555	44.327	-0.615	24
	3-السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي%	79.3	81.3	80.8	96.1	-0.216	13
	4-القروض المتعثرة الى اجمالي القروض %	12.3	12.7	14.8	-	-1.073	22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة2022،ص20-37.

سجل مؤشر القطاع النقدي والمصرفي أداء ضعيف خلال الفترة المدروسة 2017-2020، حيث احتلت المرتبة (**23**) من بين 26 دولة شملها التقرير بقيمة معيارية تقدر ب (0.6372-) نقطة خلال الفترة المدروسة،ويعزى هذا التراجع الى الأداء الضعيف للمؤشرات الفرعية لمحور قطاع النقدي والمصرفي ،حيث احتل مؤشر معدل نمو صافي الاصول الاجنبية المركز (23) من بين مجموعة ككل بقيمة معيارية تقدر (0.6527-) نقطة خلال الفترة المذكورة،حيث نلاحظ أن هذا المؤشر سجل انكماش يتراوح مابين (11%-20 %) على مدى 4 سنوات المدروسة،في حين يعتبر مؤشر حجم الائتمان للقطاع الخاص أضعف أداء ضمن المؤشرات الفرعية للمحور ،حيث احتل المركز (24) من بين 26 دولة بقيمة معيارية تقدر ب (0.615-) نقطة ،في حين احتل مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض المركز (22) من بين مجموعة ككل بقيمة معيارية (1.073-) نقطة ،في حين سجل مؤشر السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي أحسن أداء ضمن المؤشرات الفرعية حيث استحوذ على المركز (13) من بين 26 دولة بقيمة معيارية (0.216-) نقطة خلال الفترة المدروسة،حيث تراوحت نسبة السيولة المحلية مابين (80.8% الى 96.1%)خلال الفترة الزمنية 2017-2020.

II.4.1-تقييم أداء محور قطاع الخارجي لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020:

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر قطاع الخارجي لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به)، وهي موضحة كالتالي:

الجدول(05): تطور مؤشرات الفرعية محور قطاع الخارجي (%) لدولة الجزائر :

	السنوات	2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشرات الفرعية لمحور قطاع الخارجي	**مؤشر قطاع الخارجي**	-	-	-	-	-0.365	18
	1-درجة الانفتاح التجاري	55.3	57.9	52	45.2	-0.621	21
	2-الاحتياطيات الرسمية مليون دولار امريكي	96.054	78.635	61.515	46.870	-0.308	11
	3-تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالاشهر	23.61	19.26	15.54	15.91	0.471	4
	4-الحساب الجاري مليون دولار امريكي	-22.029	17.180	16.495	-18.637	-0.964	23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة2022،ص22-37.

احتلت دولة الجزائر في مؤشر قطاع خارجي المركز (18) من بين (26) دولة شملها التقرير،بقيمة معيارية تقدر ب(0.365-) نقطة،حيث سجل ضمنه مؤشر الحساب الجاري اداء ضعيف حيث احتل المركز (23) من بين المجموعة ككل بقيمة معيارية (0.964-) نقطة،حيث نلاحظ من الجدول اعلاه أن دولة الجزائر سجلت عجز ملحوظ في هذا المؤشر في سنة 2020 حيث بلغت قيمته (18.637-) مقارنة بالسنتي 2018 و2019 حيث بلغت قيمته (17.18)،(16.495) على التوالي،حيث يعتبر مؤشر تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالاشهر الاحسن أداء ضمن المؤشرات الفرعية باستحواذه المركز (04) من بين 26 دولة بقيمة معيارية (0.471) نقطة خلال الفترة المدروسة،ويعتبر هذا المؤشر في غاية الاهمية الذي يؤكد على قدرة الدولة الجزائرية على تسديد ديونها الخارجية ،في ما تمركز مؤشر الاحتياطات الرسمية في المرتبة (11) من بين 26 دولة بقيمة معيارية (0.308-) نقطة،حيث نلاحظ من جدول رقم في سنة 2020 تسجيل تراجع في نسبة الاحتياطات الرسمية حيث بلغت قيمته (46.870) مليار دولار امريكي مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت قيمته (96.054)، (78.635)، (61.515) في السنوات 2017،2018،2019 على التوالي،في حين احتل مؤشر درجة الانفتاح التجاري

المرتبة 21 بقيمة معيارية (0.621-) نقطة ،ومن خلال الاحصائيات الموضحة في الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة الانفتاح في سنة 2020 بلغت (45.2) وهي نسبة متراجعة مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت قيمته (55.3) في سنة 2017 وبقيمة معيارية بلغت ب (57.9)، (52) لسنتي 2019،2018 على التوالي .

II.2- أداء مؤشرات الفرعية لمحور بيئة وجاذبية الاستثمار لدولة الجزائر حسب المؤشر تنافسية الاقتصاديات العربية خلال الفترة 2017-2020:

II.2.1- تقييم أداء محور البنية التحتية لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020:

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر البنية التحتية لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به، وهي موضحة كالتالي:

الجدول (06): تطور مؤشرات الفرعية محور البنية التحتية لدولة الجزائر :

السنوات		2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشر البنية التحتية		-	-	-	-	-0.569	20
مؤشرات الفرعية للمحور البنية التحتية	1-الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)	47.7	49.0	57.5	-	-0.612	20
	2-وقت الامتثال الحدودي للتصدير السلعي (بالأيام)	50.3	50.3	50.3	50.3	-0.499	19
	3-النقل الجوي والشحن (مليون طن – كم)	25	28	26	-.	-0.569.	20
	4-اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100شخص)	110.8	111.7	105.5	103.9	-0.290	15
	5-الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالايام)	180.0	180.0	84.0	84.0	-2.066	25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة2022،ص31-37.

احتلت دولة الجزائر المرتبة (20) من ضمن 26 دولة شملها التقرير في مؤشر البنية التحتية بقيمة معيارية سالبة بلغت (0.569-) نقطة خلال الفترة المدروسة 2017-2020،في حين سجل ضمنه كل من مؤشري الافراد الذين يستخدمون الشبكات العالمية للمعلومات (الانترنت) ،ومؤشر النقل الجوي والشحن المرتبة (20) على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية سالبة قدرت ب(0.612-) ،(0.569-) نقطة على التوالي، في حين احتل مؤشر وقت الامتثال الحدودي للتصدير السلعي بالايام المركز(19) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية سالبة (0.499-) نقطة خلال الفترة المذكورة،حيث استقرت نسبته طوال الفترة المدروسة 2017-2020 بقيمة قدرت ب (50.3)،ويعتبر مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي لكل 100 شخص) الاحسن أداء مقارنة بباقي المؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية،حيث احتل المركز (15) بقيمة معيارية سالبة قدرت ب (0.290-)نقطة خلال الفترة المدروسة ،حيث نلاحظ من الجدول اعلاه في سنة 2020،2019 قدرت اشتراكات الهاتف الخلوي ب(103.9)،(105.5) على التوالي بانخفاض طفيف مقارنة بالسنوات السابقة 2018،2017 حيث بلغت قيمته(111.79)،(110.8) على التوالي،أما فيما يخص مؤشر الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية فقد احتلت مرتبة 25 وهي المرتبة قبل الاخيرة مقارنة (26) دولة التي شملها التقرير،حيث يعتبر هذا المؤشر الاضعف اداء ضمن المؤشرات الفرعية لهذا المحور بقيمة المعيارية سالبة قدرت ب (2.066-) نقطة ونلاحظ من الجدول رقم (06) ان هناك استقرار في عدد الايام من اجل الحصول على الطاقة في سنتي 2018،2017 قدرت ب (180) يوم و(84) يوم في سنتي 2020،2019.

II.2.2-تقييم أداء محور المؤسسات والحوكمة الرشيدة لدولة الجزائر خلال الفترة 2017- 2020:

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به، وهي موضحة كالتالي:

الجدول(07): تطور مؤشرات الفرعية المؤسسات والحوكمة الرشيدة لدولة الجزائر :

السنوات		2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة		-	-	-	-	-0.6086	20
المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات والحوكمة الرشيدة	1-فعالية الحكومة (مؤشر من 2.5- الى 2.5)	-0.53	-0.59	-0.44	-0.53	-0.489	19
	2-سيادة القانون (مؤشر من 2.5- الى 2.5)	-0.86	-0.86	-0.78	-0.78	-0.819	21
	3- الفساد الاداري (مؤشر من 2.5- الى 2.5)	-0.68	-0.60	-0.64	-0.64	-0.518	19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة2022،ص28-37.

سجل مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة أداء ضعيف خلال الفترة المدروسة 2017-2020 ،حيث احتلت المرتبة (20) من بين (26) دولة شملها التقرير بقيمة معيارية سالبة تقدرب (0.6086-) نقطة خلال الفترة المدروسة،ويعزى هذا التراجع الى الأداء الضعيف للمؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات والحوكمة الرشيدة ، في حين احتل كل من مؤشري فعالية الحكومة والفساد الاداري المركز (19) من بين مجموعة ككل بقيم معيارية سالبة قدرتب (0.489-)،(0.518-) نقطة على التوالي،حيث نلاحظ أن كل من المؤشري سجل قيم متراجعة وسالبة على مدى 4 سنوات المدروسة، وهذا على ما يدل على عدم كفاءة الحكومة في مكافحة جميع اشكال الفساد الاداري والمحسوبية في المؤسسات الجزائرية، في حين يعتبر مؤشر سيادة القانون الأضعف أداء ضمن المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات و الحوكمة الرشيدة ،حيث احتل المركز (21) من بين 26 دولة بقيمة معيارية سالبة تقدر ب(0.819-) نقطة، ونلاحظ من الجدول رقم (07) ان هناك استقرار في قيمة هذا المؤشر في سنتي 2017،2018 قدرت ب (0.86-)و (0.78 -) في سنتي 2019،2020 .

II.3.2- تقييم أداء محور قطاع بيئة الاعمال لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 :

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر قطاع بيئة الاعمال لدولة الجزائر خلال الفترة 2017-2020 و حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر المحور لابد لنا من تتبع المؤشرات الفرعية المتعلقة به، وهي موضحة كالتالي:

الجدول (08): تطور مؤشرات الفرعية محور قطاع بيئة الاعمال لدولة الجزائر :

السنوات		2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
						القيمة المعيارية	الترتيب
مؤشر قطاع بيئة الأعمال		-	-	-	-	-1.096	24
المؤشرات الفرعية لمحور قطاع بيئة الأعمال	بدء النشاط التجاري (مؤشر من0الى 100)	47.6	48.5	77.9	78	-1.100	22
	تسجيل الملكية (مؤشر من0الى 100)	43.8	44.3	44.3	44.3	-1.190	25
	الحصول على الكهرباء (مؤشر من0الى 100)	62	71.9	71.9	72.1	-0.287	19
	حماية المستثمرين (مؤشر من0الى 100)	20	20	20	20	-1.739	25
	دفع الضرائب (مؤشر من0الى 100)	53.9	53.9	53.9	53.9	-1.163	22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي سنة2022،ص26-37.

سجل مؤشر قطاع بيئة الاعمال الاداء الاضعف ضمن المؤشرات الفرعية لمحور بيئة وجاذبية الاستثمار،حيث احتل المركز (24) من ضمن (26) دولة شملها التقرير بقيمة معيارية سالبة تقدر ب (1.096-) نقطة،في حين يعتبر كل من مؤشري تسيل الملكية وحماية المستثمرين الاضعف اداء بين باقي المؤشرات الفرعية لمحور بيئة الاعمال حث احتل كلا منهما عل المرتبة قبل الاخيرة (25) من بين المجموعة ككل بقيمة معيارية سالبة تقدرب (1.19-)،(1.739-) نقطة على التوالي خلال الفترة المدروسة 2017-2020 ، ونلاحظ من الجدول اعلاه ان مؤشر حماية المستثمرين سجل استقرار على مدار اربعة سنوات المدروسة بقيمة تقدر ب (20 %) وهي قيمة منخفضة ،في حين سجل مؤشر بدء النشاط التجاري اداء ضعيف بقيمة معيارية (1.1-) نقطة خلال الفترة الزمنية 2017- 2020، المرتبة (22)من بين (26)دولة،في حين احتل مؤشر الحصول على الكهرباء المرتبة (19) بقيمة معيارية سالبة قدرت ب (0.287-) نقطة ،في ما سجل مؤشر دفع الضرائب قيمة معيارية سالبة قدرت ب (1163-) نقطة واحتل المركز (22) من بين مجموعة ككل خلال الفترة الزمنية المدروسة 2017-2020.

III-الخاتمة:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تطوير اقتصادها والرفع من تنافسية مؤسساتها،إلا أن النتائج كانت عكس ذلك فقد سجلت أداء ضعيف في المؤشر العام للتنافسية الإقتصادات العربية وهذا ما تم ملاحظته عند تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية،وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج نبرزها كالتالي:

- ✓ احتلت دولة الجزائر المرتبة 14 عربيا من بين 17 دولة عربية شملها التقرير خلال الفترة الزمنية 2017-2020،حيث سجلت أداء ضعيف في كل المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للتنافسية وهذا مايدل على فشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل الرفع من تنافسيتها وإدماج مؤسساتها في الاسواق العربية و العالمية؛
- ✓ مؤشر القطاع الحقيقي من المؤشرات الحرجة ضمن محور الاقتصاد الكلي،حيث احتل المرتبة 20 وهذا بسبب نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا،وكذلك بسبب الانكماش في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خاصة سنة 2020 بسبب مخلفات جائحة كوفيد-19 التي ادت الى الاغلاق الكلي والجزئي للدول وكذلك تراجع اسعار العالمية للنفط؛

✓ حققت دولة الجزائر أداء ضعيف في مؤشر قطاع الخارجي حيث احتل المرتبة 18 ويعزى هذا التراجع الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصاد المحلي لدولة الجزائر على الاقتصاد العالم،وخاصة سنة 2020 بسبب الاجراءات التي فرضتها دولة الجزائر للحفاظ على صحة العامة للمواطنين من جائحة كوفيد-19؛

✓ سجلت دولة الجزائر اداء ضعيف في مؤشر الرئيسي "الاقتصاد الكلي " وهذا بسبب ضعف الاداء في كل المؤشرات الفرعية له هذا ما انعكس بسلب عليه؛

✓ سجل مؤشر البنية التحتية اداء ضعيف الذي يعتبر من المؤشرات الفرعية لمحو البيئة وجاذبية الاستثمار،وهذا ما يؤكد على تدهور مستوى البنية التحتية لدولة الجزائر وهذا ما أدى الى انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية لأنها غير ملائمة ولا تساهم في استقطاب المستثمرين الاجانب؛

✓ حققت دولة الجزائر أداء ضعيف في مؤشر بيئة الاعمال وهذا ما يعكس ربما على أن الاجراءات التي تقوم بيها الدولة في سبيل تحسين بنية الاعمال والمتطلبات المطلوبة للبدء في مزاولة النشاط التجاري مثل (استخراج التراخيص،وكذلك المدة الزمنية التي يحتاجها المستثمر لإنهاء الاجراءات المطلوبة) ليست في مستوى مطلوب وهذا ما جعل المؤشر يحتل المرتبة 22 من بين 26 دولة؛

✓ سجل مؤشر البطالة ارتفاع ملحوظ وخاصة سنة 2020 ،وهذا بسبب الاجراءات التي فرضتها الدولة بسبب الجائحة التي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بسبب غلق المؤسسات الجزائر؛

✓ سجلت دولة الجزائر اداء ضعيف في مؤشر الرئيسي "البنية وجاذبية الاستثمار " وهذا بسبب ضعف الاداء في كل المؤشرات الفرعية.

IV-التوصيات:

على ضوء النتائج التي تؤكد على أن دولة الجزائر احتلت مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية ،ارتئينا الى اقتراح بعض السياسات التي من شانها ان تحسن وضعية دولة الجزائر،ونذكر منها مايلي:

✓ لابد من دولة الجزائر بذل مجهود اكثر في قطاع الصناعات التحويلية لما لها من أهمية كبيرة في تطوير القدرات التنافسية لدولة؛

✓ العمل على تطوير القطاع المالي وإيجاد مؤسسات فاعلة التي توفر بنية تحتية داعمة؛

✓ إصلاح النظام المصرفي عن طريق ربطه بصورة فعلية في عميلة التنمية الاقتصادية؛

✓ إعادة هيكلة القطاع الصناعي بكل عام لرفع من الطاقات الإنتاجية وتحقيق انتاج ذو نوعية جيدة يتماشى مع متطلبات الدولية والعالمية؛

✓ النظر في الاسباب التي تؤدي الى عدم الحصول على الطاقة الكهربائية في الوقت المطلوب والعمل تسيير الاجراءات الازمة والمطلوبة للحصول على الكهرباء بأسرع وقت ممكن و بشكل دائم ؛

✓ العمل على تهيئة بيئة اعمال موائمة وتتميز بالاستقرار والشفافية،من أجل جذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب وذلك لما له دور في نقل الثقافات والخبرات وتفتح على الاسواق الخارجية.

- الإحالات والمراجع :

1-إبتسام رزوق و عبد الرؤوف حجاج(2022)، **تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEFخلال الفترة 2019-2010**،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،11،(01) ، ص242.

2-lachaal.L.(2001). **la compètitivité concepts,définitions et appilications**, 30, istitut national de la recherche agronomique de tunis.

3-collignon, E., & michle,w(1983),**Qualité et compétitivité des entreprises**,paris, Economica.

4-فيصل بن محمد القحطان(2010) ، **لإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة**، الجامعة الدولية البريطانية،ص32.

5-بوعقل مصطفى مباركي محمد و سمرة ن سعيد (2017) ، **دور التشخيص الاستراتيجي للمتغيرات البيئية في دعم القدرات التنافسة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة**، 4، (9)، ص 121.

6-Sergio Galletta, Mario Jametti.(2015). **How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation**, **European Journal of Political Economy**, Vol 39,pages 93.

7-مخضار سليم و مصطفى بلقدم (2018) ، **دراسة تحليلة لتنافسية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، ا01،(02)، ص 10.

8-مصطفى أحمد حامد رضوان(2011) ،**التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية الدار الجامعية**،مصر،ص24.

9-Debonneuil michele et Fontagné lionel. (2003) ."**Compétitivité**",**conseil d'analyse économique**, Paris, p13.

10-تقرير الاقتصاديات العربية(2022) ، صندوق النقد العربي،العدد الخامس .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

أمال قاسمي، بشير كاوجة (2023)، تقييم الأداء التنافسي لدولة الجزائر على ضوء تقرير التنافسية الإقتصاديات العربية خلال الفترة الممتدة من (2017-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 139-149.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**